في ملتقى الأيام حول مشاكل العمل (3/1)

وزير العمل: توجد لدينا بطالة هيكلية ونسبة الإناث منها 43٪!!

33 معياراً لتعريف العاطل معظمها لاينطبق علينا!.

أدار الملتقى وأعده للنشر: فهيم عبدالله

في حضور كثيف ملأ صالة جمعية تاريخ وآثار البحرين أعلن وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة من خلال ملتقى الأيام الذي تنظمه جريدة الأيام في اللقاء المفتوح حول توفر فرص العمل وتحسين ظروفه عدة إجراءات تقوم بها الوزارة للبحث عن فرص عمل جديدة للمواطنين وتحسين ظروف العمل الاخرى من اجل تحقيق استقرار اكثر للعامل..

ملتقى الأيام الجماهيري ناقش عدة محاور وقضايا حساسة نطرحها للنشر في حلقات ونبدأ اليوم بطرح كلمة وزير العمل الافتتاحية التي قام من خلالها بتعريف مفهوم البطالة وكيفية الوصول الى الأرقام الدقيقة لأعداد العاطلين عن عمل ومصداقية هذه الأرقام وننشر غدا وبعد غد تفاصيل اللقاء المثير ونبدأ بمشاركتين في حلقة اليوم..

■ نبيل العمر يلقي كلمة الافتتاح

بدأ الملتقى بكلمة لرئيس مجلس الادارة ورئيس تحرير الأيام نبيل الحمر بقوله: يسرنا ان نشكر وزير العمل والشئون الاجتماعية على تجاوبه مع دعوة الأيام لهذا الملتقى والتي نعي جميعاً أهميته خاصة وأننا نرى في هذا الوزير النشط الذي عودنا دائما على مشاريع هامة في خدمة هذا الوطن وفي فتح مجالات العمل للمواطن البحريني وأعتقد أن توفير فرص عمل للمواطن البحريني تقع ضمن اهم القضايا التي تهم المواطن وتحظى بالاهتمام والرعاية من حكومتنا الرشيدة ونرجوان يكون هذا اللقاء المفتوح حوارا هادفا حضاريا..

وقال الوزير في كلمته الافتتاحية:

تشكركم جميعا وأعبر عن شكري وتقديري لجريدة الأيام لتنظيم هذا اللقاء لتؤكد من خلاله على انها في صدارة منابر الرأي العام وفي مقدمة المهتمين بمعالجة القضايا التي تهم المجتمع والمساهمة في البحث عن الحلول الناجعة لها وتسليط الأضواء على سلبيات وممارسات المجتمع وغيرها..

نجتمع اليوم ولكننا لا نزال واقعين تحت وطأة الخسارة الكبرى التي منيت بها البلاد بفقدان قائد ورائد نهضتها المغفور له بإذن الله سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، ولكننا نعي أيضا بأن الله قد من علينا بالصبر وبالخلف الصالح فهو خير خلف لخير سلف.. وأود هنا أن أقول بأن هناك استمرارية والتزام بقضية الانسان البحريني وتنميته ورعايته وتوجيهه وتقديم افضل الخدمات والامكانيات له .. هذا الالتزام بدا واضحا في الكثير من المواقع والمواقف التي شهدناها في الاشهر القليلة الماضية وعلى رأسها كلمة صاحب السمو الامير المفدى وصاحب السمو رئيس الوزراء الموقر.. هذه الكلمات أخذت مساحة كبيرة وواسعة وتهم كثيرا الانشطة والمهام التي تضطلع بها وزارة العمل والشئون الاجتماعية وعلى رأسها قضايا العمل والتدريب والرعاية الاجتماعية ودور المرأة وغيرها..

الارقام تتحدث

وأورد هنا بعض الارقام التي تبين الانجازات التي حققتها الوزارة في هذا الصدد في الفترة الماضية، وقد أعلنا من قبل عن موضوع جهود الوزارة في توظيف ابناء البلاد والباحثين عن عمل وهذا ينبغي التفريق بين خلق فرص للعمل وبين توظيف العامل ومساعدته، فخلق فرص العمل ليست مهمة محصورة في اطار وزارة العمل والشئون الاجتماعية ولكنها تخلق من خلال الانشطة الاقتصادية والمشاريع التي تقام، وقد تمكنا في العام الماضي من توظيف 9540 بحرينيا من خلال قناتين رئيسيتين وهما مكتب خدمات التوظيف، والقناة الثانية هي التوظيف المباشر.

وبالنسبة للتوظيف المباشر للشركات، فنحن نلصق الشركات التي توظف 10 أشخاص فأكثر والمسجلة لدى التأمينات الاجتماعية والتي من خلالها يمكن مراجعة ومتابعة هذا الشخص الذي تم توظيفه الى ان يتم تسجيله في التأمينات الاجتماعية وتصدر له بطاقة عمل، وأما المؤسسات والشركات التي توظف أقل من 10 أشخاص والمفروض عليها ان توظف بحرينيا واحدا على الأقل ولم تدخل أي رقم من هذه الارقام فيها لأنه توجد في الحقيقة مساحة واسعة من الالتفاف حول الأنظمة، وتسمع كثيرا كما وتشير الصحف اليه من حالات التوظيف غير الصحيحة.

واكثرهم لا يتم التأمين عليه ولا يمكن لنا رصد ومتابعة توظيف هذا الشخص.

عن طريق مكتب التوظيف

ولمن تم توظيفهم عن طريق مكاتب التوظيف فإن أرقامنا تشير الى عدد الأفراد الذين تم توظيفهم عن طريق هذه المكاتب وليس لعدد مرات التوظيف حتى لو تعددت هذه المرات بتغير أماكن العمل، ولكن عندما يكون مستقرا في العمل في تاريخ 31 من شهر ديسمبر من ذلك العمل نعتبره شخصا مستقرا في عمله لذلك العام.

وقد وظفنا في عام 1998م 9540 شخصا، منهم 3968 تم توظيفهم من خلال مكتب خدمات التوظيف الذي اعتمد على مبدأ بيع خدمة التوظيف لأصحاب الأعمال وأقناعهم بتوظيف البحريني، وأما التوظيف من خلال المؤسسات فبلغ 5572 شخصا وذلك بحدث عندما يأتي أحد اصحاب الاعمال لطلب توظيف عدد من العمال الأجانب فتطلب الوزارة عليه توظيف نسبة من البحرينيين بالنسبة لاجمالي عدد العمالة لديه عن أي طريق كان ويشترط ان يستقر العامل لديه ويتم تسجيله في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية واصدار له بطاقة سكانية مكتوب فيها مكان العمل، ومن أصل 3968 الذين تم توظيفهم عن طريق مكتب خدمات التوظيف فإن 1491 منهم يدخلون السوق لأول مرة وهم يشكلون بذلك 37.5٪.

وعندما اردنا ان نقارن بين عدد من وظفناهم والعدد الصافي في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية واجهتنا العديد من الصعاب والتحديات وكثير من الناس من تحدوا هذه الارقام واختلفوا معنا، فالفرق كان كبيرا جدا ولا يبرر عدد الشركات غير المنضمة للهيئة العامة وهذا ما يؤكد حركة الدوران التي كانت تقلقنا والآن رصدناها وتتبعناها وأتينا بحلول، فعلى سبيل المثال قمنا بتوظيف 8349 في عام 1997م ولكن عدد المسجلين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية كان 11141 شخصا وهذا ما يؤكد أن أرقامنا غير بعيدة عن الواقع وعدد الخارجين من هذا العدد هو 8267 شخص ومنهم من توفي ومنهم من تحولوا الى التقاعد وهم عدد قليل وهذا ما يؤدي الى الدوران في العدد مع علمنا بان مساحتها آخذة في الانخفاض، وكان الصافي في هذا العام -1997م- هو 2874 شخصا يعني أن هذا العدد هو أقل من 3000 شخص.

9540 توظفوا في عام 1998م

وفي عام 1998م وظفنا 9540 شخصا، ولكن من سجلوا في هيئة التأمينات كانوا 14258 شخصا، ومن خرجوا منها في ذلك العام 8682 شخصا إذن فعدد من دخلوا اكبر من العام السابق له وعدد من خرجوا مقارب لعدد الخارجين في العام السابق له وبقي الصافي في الهيئة 5576 شخصا وهم الذين أضيفوا لسوق العمل وهذه زيادة على العدد السابق، بالاضافة الى تقلص العدد بسبب من توفوا رحمهم الله أو أحيلوا الى التقاعد. ومن خلال هذه المقارنات والتتبعات استطعنا أن نضبط الارقام بشكل أفضل، وبدأت الأرقام تعطي الواقع وتفسره..

وعندما بدأنا في أول يناير من عام 1998م كان لدينا من المتعطلين من العام الذي سبق 5318 شخصا متعطلا عن العمل يطلقون البطالة في تلك الفترة، ومنذ ذلك الوقت كان أي شخص يدخل سوق العمل يتم اضافته لهذا الرقم ويتم طرح عدد الموظفين المستقرين منه، وخلال هذا العام سجل لدينا 5446 شخصا أي أن العاطلين الجدد كانوا يشكلون 51٪ من العدد الأصلي والنتيجة هي 10764 شخصا، وقد وظفنا منهم 3968 مثلما ذكرنا أي 37٪ من مجمل المسجلين لدى الوزارة ولم يتم توظيف العدد المتبقي وهو 6796 شخصا وهم حجم الباحثين عن عمل أو ما نمثله البطالة في نهاية عام 1998م ويشكلون 68٪ من مجمل العدد الأصلي.

الأنثى العاطلة 43٪ !!

وبالنسبة لنوعية العاطلين المسجلين لدينا فـ 34٪ منهم هم من المتسربين من العملية التعليمية قبل الدراسية ومن المسار الاكاديمي قبل انهاء الثانوية، ومنهم ايضا 43٪ من الاناث وهي أعلى نسبة نصل فيها من النساء نحو الآن أي انه كان من أصل 6796 لدينا 2011 انثى عاطلة عن العمل مسجلة لدينا وهي قد تعتبر ظاهرة جيدة أو قد تكون ظاهرة مقلقة!! فالجيد فيها ان هناك المزيد من الإناث الآن بدأوا يدخلون سوق العمل.. والظاهرة المقلقة هي صعوبات توظيف العمالة النسائية في سوق العمل مقارنة بما يجري على مستوى الذكور.. وهذه الأمور نحن مستعدون لنتناولها معكم ونتبادل الرأي حولها.

وترجع لمرقم ذاته من الناحية التعليمية فمن أصل 6796 باحثا عن عمل المسجلين لدينا، نجد ان 2306 منهم من ذوي المستوى التحصيلي الأقل من التعليم الثانوي وهم من الحاصلين على الشهادة الابتدائية أو الاعدادية أو متسربين أو الأميين وهم قلائل، و3419 هم من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ولا توجد لديهم أي خبرة أو ممارسة في المجال العملي أو مهارة معينة، و643 هم الحاصلون على شهادات الدبلوم، وأما الجامعيين فهم 448 فقط.. إذن فالغالبية العظمى منهم هم من الحاصلين على الثانوية العامة فأقل من ذلك.

وبالنسبة للمتسربين فأود ان أخبركم بأننا بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وذلك لتدريب المتسربين في المرحلة القادمة فقد رصد لذلك مبلغ 720 ألف دينار كميزانية أولية لهذا الغرض..

وفي مجال طرح اسباب تحققنا لهذه النتائج الطبية، أود ان نرجع الفضل لأصحابه وهو التعاون بين القطاع العمالي وقطاع رجال الأعمال، فمؤسسات القطاع الخاص تعاونت معنا تعاونا كاملا ووجدنا تضحيا وتفهما كبيرا من قبل القطاع العمالي وهو واضح والكل يشهده.

برنامج الارشاد المهني

وقد بذلنا في هذا المجال جهودا كبيرة منها برنامج الارشاد والتوجيه المهني وأشركنا فيه 7807 بحرينيين خلال العام 1998م في عمليات الاستفادة من البرامج وأساليب التوجيه والارشاد المهني لتوجيههم لدخول سوق العمل، ومنهم 5887 توجيها فرديا، وعقدنا 720 ورشة عمل للتوجيه، و1200 في محاضرات ارشادية حيث تم الاستفادة من محاضرين من 40 شركة ومؤسسة في القطاع الخاص وكان له أثره في خلق هذا التواصل والتفهم والتفاهم، وتناولت كيفية التقدم للوظيفة واللباس المناسب والاجابات المنطقية في مقابلة العمل وتحضير السيرة الذاتية وتعريف أهمية الالتزام وغيرها.. وعندما نحس بأن التقدم للعمل يحتاج لتدريب أكثر نقوم بإعطائه التدريب المناسب وهذا ما لمسناه مع 302 من الباحثين عن عمل منهم.

وهذا كان نتيجة لحوار مستمر مع القطاع الخاص والمؤسسات ورجال الاعمال.. وقد دخلنا في العام الماضي مع 15 قطاعا تجاريا في حوار هادف ومثمر وشاركت فيه 577 شركة ومؤسسة.

وبالنسبة لقضية البطالة وتعريفها فهناك مساحة واسعة من الرأي العام من تقول بأنه لا توجد لدينا بطالة في البحرين مثلما يقول الكثيرون بأنه لا توجد لدينا بطالة في كثير من دول التعاون وهم يقولونها في الواقع بحسن نية، فالاختلاف واقع في تعريف البطالة.

توجد بطالة هيكلية!

ونحن نقول بأنها «عدم وجود فرص عمل»، وهم يقولون بأنه مادام أن القطاع الخاص لازال يتردد على الوزارة لطلب عمالة اجنبية فهذا معناه بأن هناك فرص عمل، ومادام أن هناك فرص عمل تفوق عدد الباحثين عن عمل فهذا يعني بأنه لا توجد بطالة، ولكننا لا نتفق مع هذا الرأي ونقول «نعم توجد لدينا بطالة هيكلية»!! فالبطالة في كل دول العالم تؤثر في الاقتصاد لهذه الدول ولها أيضا نواحي إيجابية في الكثير من النواحي ونحن تمسكنا بها.. ونحن توصلنا لمفهوم أقرته منظمة العمل الدولية لتعريف العاطل عن العمل فهي قالت: «الشخص القادر على العمل والراغب في العمل والباحث بجدية عن هذا العمل».

وهناك 33 معيارا يمكن على اساسها تعريف العاطل، وهناك تساؤل حول من توفر له فرصة العمل ثم يتركه لنبحث له عن عمل آخر ويتركه وهكذا! ونحن شهدنا حالات لأشخاص تعددت هذه العملية بشكل كبير جدا لديهم في العام الواحد وقد تصل الى 20 حالة وهذا قد لا يسعى باحثا عن عمل، ولكننا ورغم ذلك قلنا بأن العاطل عن العمل هو: «كل شخص يسجل اسمه لدينا ولو مرة واحدة في الستة يبحث عن وظيفة» وهذا ما يطلق عليه خبراء منظمة العمل الدولية العاطلون معنا بأنه هامش واسع جدا.. وهناك كثير من المسجلين لدينا يقعون تحت مسمى القصر وهم الاحداث. وهناك أيضا المتسربين من الدراسة والذين من واجبنا ان لا نسجلهم..

نسبة البطالة هي 2.4٪!!

وفي عام 1997م كان عدد العاطلين عن عمل هو 5318 باحثا وارتفع هذا العدد الى 6796 باحثا عن عمل وهذا يشكل ما نسبته 2.4٪ من القوى العاملة البالغة 294.735 فردا.. هذه هي المعايير العلمية لتحديد حجم البطالة وهذا ما هو متبع في ألمانيا وأمريكا واليابان وفي كل مكان في العالم، وقد ارتفعت نسبة البطالة من 1.9٪ في عام 1997م الى 2.4٪ في العام الماضي.. والى الآن يقال لنا بان هذا المعدل مقبول جدا في العالم وطبيعي، في حين أن نسبة البطالة في أوربا تصل الى 11٪ ولن نصفي الى هذه المقارنات، فهذا الرقم يقلقنا وسنبذل كل جهد ممكن لتوفير فرص عمل للمواطنين..

الأيام: لنبدأ بسؤال يكمل كلمتك الافتتاحية وهو ما هو وجه المقارنة بيننا ودول مجلس التعاون في هذا المجال؟!

الوزير: ان ظروف وخصائص السوق في دول مجلس التعاون تكاد ان تكون متشابهة، إلا أننا أقرب ما نكون الى ظروف عمان منا الى ظروف دول أخرى مثل الشقيقة قطر أو دولة الامارات العربية المتحدة.. وهذا مرده الى الحجم السكاني مقارنة لحجم الاقتصاد لهذه الدول..

وله علاقة بمدى استيعاب الجهاز الحكومي للتوظيف، ولدينا في البحرين تعدت البحرنة في هذا القطاع تسعين في المئة في حين أن هذا القطاع لا يزال مفتوحا لاستيعاب عدد أكبر من المواطنين في تلك الدول فهي تتراوح بين 35٪ و 40٪ وبذلك فالقطاع الحكومي هناك لا يزال يحتضن المواطن.. كما أن أسبقية التعليم لها دور كذلك وتأثير على بعض جوانب الاختلاف بين دول مجلس التعاون.

وبدأ الحوار الساخن!!

عبدالله العباسي: ما طرحت من أرقام يتعلق برصيد قديم من المتعطلين عن العمل ولكنك لم تطرح الرصيد الجديد وهو أعداد المدرسين على قوائم الانتظار لدى وزارة التربية والتعليم وأعداد المتخرجين الجدد وهؤلاء لم يتم تضمينهم ضمن كلمتك الافتتاحية!! كما أنه من المعلوم بأنه بعد انتهاء الغزو العراقي للكويت نتجت حوالي 300 ألف فرصة عمل هناك فهل فكرت البحرين في الاستفادة من هذا الفراغ لصالح مواطنيها؟ كما أنه قيل في فترة من الفترات التي تم توظيف بحرينيين فيه في الكويت ان اصواتا من البحرين قالت للكويت: الا تخربوا علينا عمالنا البحرينيين بإعطائهم رواتب أكثر مما يتقاضونه في البحرين!! فهل هذا صحيح ؟!

الوزير: بالنسبة لعدم تطرقي لما ذكرته فهذا راجع لأن كلمتي كانت افتتاحية فقط ولا استطيع ان أشمل فيها كل المواضيع لأترك المجال للأسئلة ولم أحاول ان اخفي أي جانب بقصد فأعداد المتدفقين والطلاب معلنة.

ونحن لا نخاف في ان نظهرها لأي أحد..بل حتى من حيث الجنس والتصنيف العمري، وكذلك عدد الداخلين لسوق العمل والخارجين منه.. واذا أحببت فأنا مستعد ان ارسل لك مجلدا من المعلومات فلا يوجد أحد يريد خداع الآخرين والمعلومات ملك للجميع وأرجو أن تقرأها.. والارقام التي ذكرتها تم تقسيمها من حيث التعليم والتصنيف!! وأتوقع في هذا العام ان يدخل علينا في حدود 6000 باحث عن عمل جدد، غير الآخرين الذين يدخلون لسوق العمل مباشرة دون الاستعانة بخدمتنا هذه هي الاجابة عن سؤالك..

صيفا نتوقع 6000 عاطل!!

نحن نتوقع ان يأتينا هذا العام 6000 شخص ونحن في أتم الاستعداد لهم جميعا، وقد اجتمعنا يوم أمس في مكتب خدمات التوظيف ضمن سلسلة الاجتماعات المستمرة للاستعداد لهذا الفوج الذي سيأتي ابتداء من الآن وحتى شهر اكتوبر وذلك بسبب انتهاء المدارس ولوجود عدد من الطلاب الى الجامعة في حين يلجأ آخرون الى سوق العمل باستمرار ويستمر التدفق.. ويوجد لدينا تسجيل يومي للباحثين عن عمل وتستطيع الاخبار عن عدد المسجل أو الباحث عن عمل من حيث متى اتى ولماذا؟ وعدد تردده على الوزارة..

أرقامنا دقيقة والحمد الله فهي معلومات مسجلة في ضمن نظام دقيق جدا، ومن اجل تأكيد المصداقية فإنه يشرف على هذا النظام منظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي باتفاق وقع منذ سنتين والخبراء موجودون ويمكنكم سؤالهم!!

ليس من صالح أحد اعلان ارقام مختلفة أو غير دقيقة وليست البطالة عيب ولا نستطيع ان ننكر وجود البطالة!! كما انني لا أستطيع طلب مساعدة القطاع الخاص اذا لم أعطيه الأرقام الصحيحة، ونحن لا نريد تطبيق معايير منظمة العمل الدولية وإلا فإن العدد سيقل كثيرا ولكننا لا نريد ذلك لأننا نريد توسعة الخدمة لتغطية أكبر كم من المواطنين.

وبالنسبة للتوظيف في دولة الكويت فأنا أؤكد بأنه لا يوجد في البحرين من قال للكويتيين قللوا من رواتب مواطنينا، فكيف للإنسان من السذاجة ان يصدق بأننا قد فعلنا ذلك!! فكيف للعاقل ان يصدقه.

يتبع غدا..

وظفنا 9540 بحرينياً في العام الماضي

■ جمهور غفير ملأ القاعة

■ مشاركة من كل الجهات

تصوير: عبدعلي قربان

الباحثون عن عمل يشكلون 2.4٪ من القوى العاملة في البلاد

خلق فرص العمل ليست مهمة الوزارة فقط لكنه مرتبط بالنشاط الاقتصادي العام

■ جانب من الحضور